

«تفاهم بين «مصرف التنمية» و«حرة الحميرية» و«مطار الشارقة»



الشارقة: «الخليج»

أبرم «مصرف الإمارات للتنمية»، مذكرة تفاهم مع المنطقة الحرة بالحميرية في الشارقة، والمنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، تهدف إلى تعزيز التعاون وتوفير إطار عمل مشترك لدعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة العاملة في المنطقتين، انطلاقاً من سعي كافة الأطراف لتنفيذ متطلبات أجندة الحكومة الوطنية لتطوير وتنمية المشاريع الريادية وتعزيز البيئة الابتكارية في الدولة.

وجرت مراسم توقيع المذكرة في مقر المنطقة الحرة بمطار الشارقة الدولي من قبل سعود سالم المزروعى مدير المنطقة الحرة بالحميرية والمنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي وأحمد محمد النقيب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية بحضور عدد من كبار المسؤولين من كلا الطرفين.

وبموجب مذكرة التفاهم، سيتم العمل على تطوير برامج ريادة الأعمال المشتركة، حيث سيقدم المصرف حلولاً تمويلية للمشاريع الريادية القائمة في المنطقتين، وكذلك المشاريع الجديدة، إلى جانب تسهيلات في فتح الحسابات المصرفية وتمويل النفقات الرأسمالية للعملاء المؤهلين للاستثمار بموجب سياسات ولوائح التمويل المتبعة في المصرف.

ورحب سعود سالم المزروعى بتوقيع مذكرة التفاهم مع مصرف الإمارات للتنمية، مؤكداً أن المذكرة تهدف إلى توحيد الجهود لتعزيز التنوع الاقتصادي من خلال توفير الدعم للشركات المنضوية تحت مظلة المنطقة الحرة بالحمرية والمنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي، وفتح قنوات تمويلية جديدة للشركات الراغبة في الاستثمار، كما تعد المذكرة خطوة هامة لتحفيز وتشجيع ريادة الأعمال، وداعماً رئيسياً لمبادرات المنطقتين نحو تعزيز مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير خدمات واستشارات عملية متطورة لتطبيق الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المتقدمة.

تعزيز الشراكات

ومن جهته قال أحمد محمد النقبى، الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات للتنمية: «يعمل المصرف في إطار استراتيجيته الجديدة على دعم أجندة التنوع الاقتصادي والتحول الصناعي في دولة الإمارات من خلال الارتقاء بالقابلية المصرفية للشركات، وخاصة الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة ومشاريع ريادة الأعمال التي يطلقها الشباب، وذلك لتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية التي تتيح لها تنمية أعمالها وتوسعة أنشطتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة التي تقوم على مشاريع نوعية تعزز قوة القطاعات الاقتصادية الجديدة وتستحدث المزيد من فرص العمل في القطاع الصناعي».

وأكد النقبى أن مذكرة التفاهم تعكس سعي مصرف الإمارات للتنمية المتواصل لتوسعة شبكة شراكاته على مستوى الدولة، حيث تعزز المذكرة من قدرة «المصرف» على تحديد الشركات والمشاريع المناسبة ومساعدتها على إطلاق أعمالها أو توسعة أنشطتها، من خلال ما يوفره من حلول تمويل طويلة الأجل، مع سقف مرتفع للتمويل وتكلفة تمويل تنافسية ومدد طويلة للسداد وفترات سماح وخاصة للشركات التي تحقق نتائج عالية على مقياس الأداء التنموي، الذي طوره المصرف بهدف منح التمويل المرن للشركات التي لها أثر إيجابي للاقتصاد الوطني للدولة. وأضاف النقبى: «ستعزز مذكرة التفاهم من قدرة الشركات في المنطقة الحرة بالحمرية في الشارقة، والمنطقة الحرة لمطار الشارقة الدولي على الوصول للحلول المتكاملة التي يقدمها المصرف، سواء عبر التمويل المباشر لإطلاق «وتوسعة الأعمال أو ضمان القروض أو تمويل مشاريع تبني التكنولوجيا المتقدمة وسواها من العمليات